

"بيت الشباب والثقافة"

زوق مكايل

بالتعاون مع

"مركز القدّيس جاورجيوس للدراسات والترجمة والتوثيق"

بمناسبة الذكرى السنويّة الثالثة لغياب

الوزير الراحل فيليب تقلا

ننشر محاضرة له ألقاه سنة ١٩٥٦ في الندوة اللبنانيّة وكانت بعنوان

مقومات السياسة اللبنانيّة



زوق مكايل

الأربعاء في الخامس عشر من تمّوز ٢٠٠٩

النائب والوزير وحاكم مصرف لبنان
الراحل الكبير فيليب بك حبيب تقلا
في سطور

نقلًا عن: سلامة الأستاذ أنطوان، زوق مكاييل، أزمنة الحضور في تاريخ لبنان،
الجزء الثاني، صفحة ٢١٣-٢١٦.

وُلد فيليب تقلا في زوق مكاييل في شباط سنة ١٩١٥. تزوّج من أوديت معلوف وله
ولدان حبيب وجورج.

دخل فيليب تقلا الندوة البرلمانية أول مرة في الخامس والعشرين من أيار سنة
١٩٤٧ وحتى العشرين من آذار ١٩٥١، وكان نائبًا عن محافظة جبل لبنان، وممثل
دائرة الشوف-عالية في المجلس النيابي الذي امتدّت ولايته من الخامس من حزيران
سنة ١٩٥١ حتى الثالث من أيار سنة ١٩٥٣، وأصبح نائبًا عن دائرة بعلبك-الهرمل من
عشرين آب ١٩٥٧ إلى الثامن عشر من تمّوز ١٩٦٠. إلى جانب عمله النيابي عمل
وزيرًا في الحكومات التالية:

حكومة سامي الصلح الثانية. من ٢٢-٨-١٩٤٥ إلى ٢٢-٥-١٩٤٦. وزيرًا
للتربية الوطنية وللتجارة والصناعة.

حكومة سعدي المنلا. من ٢٢-٥-١٩٤٦ إلى ١٤-١٢-١٩٤٦. وزيرًا للخارجية
والتربية الوطنية.

حكومة رياض الصلح الخامسة. من ٢٦-٧-١٩٤٨ إلى ١-١٠-١٩٤٩. وزيرًا
للاقتصاد الوطني والبرق والبريد.

حكومة رياض الصلح السادسة. في ١-١٠-١٩٤٩ إلى ١٤-٢-١٩٥١. وزيرًا
للخارجية والمغتربين والاقتصاد الوطني.

حكومة عبد الله اليافي الثالثة. من ٧-٦-١٩٥١ إلى ١١-٢-١٩٥٢. وزيرًا للمالية
والاقتصاد الوطني.

حكومة سامي الصلح الثالثة. من ١١-٢-١٩٥٢ إلى ٩-٩-١٩٥٢. وزيرًا
للخارجية والمغتربين.

حكومة رشيد كرامي الثانية. من ١٩٥٨-٩-٢٤ إلى ١٩٥٨-١٠-١٤. وزيراً للخارجية والمغتربين.

حكومة رشيد كرامي الثالثة. من ١٩٥٨-١٠-١٤ إلى ١٩٦٠-٥-١٤. وزيراً للعدلية والاقتصاد الوطني. أخذ هذه الحقبة بعد استقالة العميد ريمون إدّه من الحكومة الرباعية (رشيد كرامي، حسين العويني، ريمون إدّه، بيار الجميل) في ١٩٥٩-١٠-٧ فأعيد تشكيل الحكومة وضمّت رشيد كرامي، حسين العويني، بيار الجميل، فيليب تقلا، موريس زوبين، فؤاد نجّار، علي بزّي، فؤاد بطرس.

حكومة أحمد الداوق الثانية. من ١٩٦٠-٥-١٤ إلى ١٩٦٠-٨-١. وزيراً للخارجية والمغتربين والاقتصاد الوطني والسياحة.

حكومة صائب سلام الثالثة. من ١٩٦٠-٨-١ إلى ١٩٦١-٥-٢٠. وزيراً للخارجية والمغتربين.

حكومة صائب سلام الرابعة. من ١٩٦١-٥-٢٠ إلى ١٩٦١-١٠-٣١. وزيراً للخارجية والمغتربين.

حكومة رشيد كرامي الرابعة. من ١٩٦١-١٠-٣١ إلى ١٩٦٤-٢-٢٠. وزيراً للخارجية والمغتربين.

حكومة حسين العويني الثانية. من ١٩٦٤-٢-٢٠ إلى ١٩٦٤-٩-٢٥. وزيراً للخارجية والمغتربين.

حكومة حسين العويني الرابعة. من ١٩٦٤-١١-١٨ إلى ١٩٦٥-٧-٢٥. وزيراً للخارجية والمغتربين.

حكومة عبد الله اليافي الثانية. من ١٩٦٦-٤-٩ إلى ١٩٦٦-١٢-٦. وزيراً للخارجية والمغتربين والعدل.

عُيّن سفيراً للبنان في باريس سنة ١٩٧١.

حكومة رشيد الصلح الأولى. من ١٩٧٤-١٠-٣١ إلى ١٩٧٥-٥-٢٣. وزيراً للخارجية والمغتربين.

حكومة رشيد كرامي التاسعة. من ١٩٧٥-٧-١ إلى ١٩٧٦-١٢-٩. وزيراً للخارجية والمغتربين والتصميم العام والتربية الوطنية.

انتقل إلى جوار ربّه في العاشر من تمّوز سنة ٢٠٠٦.

مقومات السياسة الداخلية اللبنانية

محاضرة الأستاذ فيليب تقلا

في ١٦ كانون الثاني ١٩٥٦

المرجع، محاضرات الندوة اللبنانية، السنة العاشر، النشرة الثانية، ١ آذار ١٩٥٦. الناشر ميشال أسمر مؤسس الندوة.

محاضرات الندوة، نشرة تحمل في طياتها نتاج الفكر اللبناني في السياسة والاجتماع والاقتصاد والعلم والتاريخ والأدب والفن. مجموعة ثمينة من الأبحاث يؤلفها قادة الرأي وأصحاب الاختصاص ورجال العلم في لبنان.

سيّداتي، سادتي،

لا ريب في أنّ حديثي إليكم الليلة يتناول موضوعاً شائكاً بحدّ ذاته. فالكلام على السياسة الداخلية، لا في لبنان وحسب، بل في أيّة بلاد أخرى، يجرّ المتكلم إلى تحريك قضايا وإثارة مشاكل هي عادة شغل الناس الشاغل وهاجس المواطنين الأوّل. فيصعب، والحالة هذه، أن يعالج المرء أمثال هذه الشؤون وأن ينجو من المزالق والعوائق التي تواجهه عند كلّ خطوة يخطوها في هذا السبيل، بل يبدو طبيعياً أن يذهب السامعون في تفسير أقواله كلّ مذهب، فيستنبطون لكلّ فكرة هدفاً خاصاً ويضعون في ذيل كلّ عبارة اسماً.

لذلك، رأيت لزاماً عليّ، قبل كلّ شيء، أن أعلن بصراحة تغنيني فيما بعد عن كلّ إيضاح، أنّ حديثي عن "مقومات السياسة الداخلية في لبنان"، فيما قد يشتمل عليه من نقد أو ثناء، لا يستهدف أيّة سياسة خاصّة. بل سوف أعني، قدر طاقتي، باستجماع ما أعرفه من ماضٍ وحاضر لأخلص إلى ما يجب أن يكون عليه، في اعتقادي، المستقبل في بلاد رخصة العود، هزيلة التكوين، ضئيلة الإمكانيات، تحيق بها الأخطار من كلّ جانب وفي كلّ آن.

وأودّ أن أنبّه، في مطلع هذا الحديث، إلى أنّ الوضع اللبناني، في شتى نواحيه، واقع في محنة، وأنّ العمل على تجنيب بلادنا كوارث ودواهي يقضي على الجميع، كباراً وصغاراً، أن يسمّوا بتفكيرهم وأعمالهم فوق الأهواء وأن يوسّعوا آفاق أبصارهم

وبصائرهم إلى حدّ تغور عنده كوامن النفوس، فنعتمد كلنا بعد الآن الجدّ والتعمّق في الأمور ونعالج مشاكلنا الداخليّة برحابة صدر وتسامح ونكران ذات.

سيّداتي ، سادتي ،

المحنة الواقع فيها لبنان الآن حلقة في سلسلة محن واقع فيها لبنان منذ أن كان. فظروف بلادنا الطبيعيّة وأحوالها البشريّة حثمت على القاطنين هذا الديار أن يظلّوا، جيلاً بعد جيل، في صراع لا هدنة فيه ولا هواده. وهذا تاريخنا: سجلّ حافل بالحوادث الجسام، بالخطوب، بالألام، بالوثبة حيناً وبالكبوة أحياناً. وكلّ هذا كان في سبيل تحقيق غايّتين: توحيد البلاد وأخذ استقلالها.

ونحن، أحفاد أولئك الجدود المناضلين، تسوّى لنا أن نحيا في زمن تحققت فيه الغايتان وعرفت فيه بلادنا أصفى الأوضاع السياسيّة التي مرّت عليها في تاريخها الطويل: فلبنان اليوم وحدة متماسكة الحلقات، ولو في الظاهر، وهو دولة مستقلّة حقوقيّاً وعمليّاً وذات سيادة مطلقة، تامّة.

بيد أنّي من الذين يعتقدون أنّ وضعنا مهما صفا، واستقلالنا مهما ثبت لا يجوز اعتبارهما خاتمة المطاف في جهادنا، بل إنّهما فاتحة جهاد جديد، قد يكون أقسى وأشدّ إلحاقاً، غايته الحفاظ عليهما. فلا يجوز أن نستلقي في فيء الاستقلال والسيادة وننام، بل علينا أن نقدّم البرهان في كلّ يوم على أنّنا أمة جديرة بالاستقلال ودولة تدرك موجبات السيادة وتعمل بها.

نحن موجودون الآن في العالم، دولة مستقلّة، سيّدة نفسها. لكنّ وجودنا بحدّ ذاته لا يضمن لنا البقاء، بل علينا نحن أن نصون هذا البقاء، أن نختطّ نهجاً، وبالتالي أن نتبع سياسة هي ما أسمّيه: سياسة استمرار البقاء. وهذه السياسة لا بدّ أن تكون ذات شقّين: سياسة خارجيّة وسياسة داخلية.

أمّا السياسة الخارجيّة، فقد سبق لي ولغيري أن حدّثناكم عنها، وهي تخرج تماماً عن نطاق حديثي هذا المساء، فلن أتعرّض لها لا بكثير ولا بقليل. لكنّي أودّ أن لا يغيب عن أذهانكم أنّ السياسة الخارجيّة، في جميع دول الأرض، مرتبطة إلى حدّ بعيد، بالسياسة الداخليّة. ولا أظنني بحاجة إلى إيضاح هذه الحقيقة، فمن البديهي أن لا تخطيط في الخارج بدون انسجام في الداخل، ولا قوّة في الخارج بدون قوّة في الداخل، ولا احترام

لدولة في الخارج بدون التفاف الأمة حولها في الداخل، وبكلّ حال لا قيمة لأية سياسة خارجية ولا وزن للناطق باسم الدولة أو لممثلها في أية قضية خارجية إن لم يكن الحكم مستقرًا في الداخل والشعب راضيًا عنه.

فاستقرار الحكم ورضى الشعب عنه هما المظهران الأصيلان لوجود الدولة وجودًا يضمن لها الاستمرار كما يضمن للأمة البقاء في الإطار الطبيعيّ أو الكيان الذي اختارته. بيد أنّ الحكم لا يستقرّ والشعب لا يرضى عنه إن لم يُحقّق الغايات التي وجد من أجلها. وهذه الغايات أساسًا متشابهة في كلّ زمان ومكان ويمكن التعبير عنها بالقول إنّها تحقيق قدر متزايد دائمًا من السعادة الروحية والمادية للفرد في نطاق الأمة التي ينتسب إليها. أمّا السياسة فهي إجمالاً صناعة الحكم، تتولّى أمرها نخبة من المواطنين تأخذ على عاتقها توفير الوسائل واستعمال الأساليب وسنّ الأنظمة وتحريك الأجهزة المختلفة الأحجام والتركيب في آلة الدولة، لتسوس الشعب وتحقّق له بالتالي الغايات الأنفة الذكر.

وإذا كانت غايات الحكم التي أشرنا إليها ثابتة لا تتحوّل ولا تتبدّل بين بلاد وأخرى، فإنّ صناعة الحكم، أي السياسة، تتبدّل هي، وتتخذ أشكالاً لا عدّها ولا حصر: فأساليبها والأنظمة التي تعمل في نطاقها وأهدافها، القريبة والبعيدة، يجب أن تتوافق ودرجة رقيّ السكان وحاجاتهم وطبائعهم الفطرية والمكتسبة، وطاقة البلاد الإنتاجية ومقدار طموح الشعب ونوع طموحه، الخ... وهي، وبالتالي، تختلف اختلافًا بيّنًا بين بلاد وأخرى ويصعب فيها التقليد. ومن غمرة ما تثيره سياسة بلد معيّن من مشاكل وما تقرضه من خطط وتدابير، وما توجب تحديده من أهداف في المدى القصير أو في السياق الطويل، يستطيع الباحث أن يستخرج قاعد عامّة أو يبرز خطوطًا كبرى هي السداة التي تنسج عليها كلّ السياسات الفرعية وحلول المشكلات الجزئية، والتي تندمج في حياة البلاد العامّة بصورة تجعل كلّ إهمال خطأ وكلّ شرود عنها خطرًا.

هذه القواعد العامّة، هذه السداة، هي ما عيننا بكلمة "مقومات" التي وضعناها في رأس عنوان الحديث.

قلنا إنّ لبنان واقع دائمًا وأبدًا في محنة، فما يكاد يخرج من أزمة حتّى يلج باب أزمة أخرى. ناضل أهله ثلاثة قرون حتّى خلقوا ذاتية خاصة بهم في الإمبراطورية العثمانية، وما أن خلقوها حتّى مزقتهم المطاعم الأجنبية فاصطبغت صخورهم بالدماء

واكتست قلوبهم برداء الضغائن القاتم. فلما ثابوا إلى رشدهم وورست ذاتيتهم على نظام مكفول، تلقنوا فإذا بكيانهم قد تقلص وإذا بالباقي منه لا يُنبت ما يعولهم. ولما توزعوا في الدنيا ووجدوا الرزق، وارتفع عن صدرهم كابوس بني عثمان، عانوا مباشرة ومداورة الاحتلال العسكري والحكم الأجنبي. وخُيّل للكثيرين منّا، يوم الاستقلال ويوم الجلاء، أنّ عهد المحن قد ولى إلى غير رجعة، وأنّ الاستقلال الذي أخذنا لن تقوى عليه، بعد، عوادي الزمان. ونسي أولئك وتناسى الآخرون أنّ للحريّة ضوابط وروابط، وأنّ الاستقلال يرتّب بحدّ ذاته واجبات ثقيلة، ويلقي مسؤوليات جسيمة، وأنّ في هذا الوطن، وفي هذا الشعب عللاً وأدواءً قد تقتل الاستقلال نفسه إن لم نسارع إلى معالجتها، ولم نغدّ هذا الاستقلال بما يجعله ينمو ويشتدّ ويرسخ.

ويقتضينا واجب الصدق والصراحة أن نعترف بأننا، حاكمين ومحكومين، لم نفعل بعد غير النزر ممّا كان يجب أن نفعل في السنوات الاثنتي عشرة التي انقضت على الاستقلال. وإذا كانت المرحلة الأولى قد تميّزت بنجاح باهر في الحقل الخارجي، فإنّها مثله في الحقل الداخلي، فقد بدأت المرحلة الثانية تحت شعار إرساء الدولة على دعائم داخلية متينة، ولكنها لم تبلغ هذا الهدف بعد. بل يجب أن نذهب في الصراحة إلى حدّ القول إنّ سيرنا الوئيد هذا يعود بنا في الحقيقة إلى الوراء، وإنّ حالنا يصحّ فيها قول الطغرائي:

تقدّمّني أناس كان شوطهم وراء خطوي إذ أمشي على مهل

فالوقت يضيع علينا وضياعه يزيد في صعوبة تقويم المعوجّ. وعجلة الزمان تجري مسرعة وقد تمرّ علينا وتسحقنا ونحن عنها غافلون، نلهو بما بين أيدينا من توافه الحياة، ونقتع بيومنا بانقضائه بسلام. غير أنّ السياسة الواعية لا تقنع بالحاضر مهما كان بهرجه، والحكم المدرك مسؤولياته يعمل دوماً، عبر حاضره، على استقراء المستقبل وعلى التخطيط والتصميم لتأمين غدٍ أرحب وأغنى. بل إنّ في رأس واجبات الحكم الصالح أن يرسم الغد على لوحة الحاضر فيضع مرافق البلاد ومعنويات الأمة في حالة تعبئة دائمة لتجابه كلّ طارئ، فينام الراعي وتنام الرعيّة وكلاهما مطمئنّ إلى أنّه لن يستفيق مذعوراً على طرق الحوادث.

ومع العلم أنّ الرخاء الماديّ الذي ننعم به الآن أبعد من أن يوفّر وحده ضمان المستقبل المنشود، إذ إنّ معطيّاته متقلّبة كرمال الصحراء، وهو بحدّ ذاته مصدر

انحطاط خلقي، فإنّ من واجبنا على الأقلّ، أن نحافظ على أسباب تدفّق الخيرات وأن ننتهز فرصة البحبوحة والهدوء هذه، فنستغلّها لإصلاح أحوالنا وتركيز دولتنا وضمان بقائنا.

سيّداتي ، سادتي ،

لم تكن مبرّرات وجود لبنان السياسيّ مادّية فقط ولا يمكن أن تكون. فلا موقعه الجغرافيّ ولا مناخه المنعش، ولا ثروته الطبيعيّة أو المكتسبة ما يبرّر هذا الوجود. وإن زال لبنان السياسيّ أو ذاب، فإنّ لبنان الطبيعيّ يبقى وتظلّ البضائع تتنقل بين الشرق والغرب عبر مرافئه، كما تبقى مطاراته محطة للمسافرين من أقاصي الدنيا إلى أقاصيها، ويبقى سكانه، أصليّين كانوا أم دخلاء، يتاجرون ويجمعون المال، وتظلّ جباله وشواطئه منتجعا للمرضى والمتعبين. ما كان لبنان ليكون مستقلاّ سياسياً لو لم تكن ثمة عوامل روحيّة وعقليّة، مضافة إلى العوامل المادّية، تضافرت فجعلت من هذه البقعة شيئاً مميّزاً عن كلّ ما عداها، استقرّت فيها وانصهرت مدنّيات الكون أجمع، بكلّ ما انطوت عليه من ثقافة ومدنيّة وروحانيّة وروعة وذوق وخلق ونشاط وتفاعل. وما كان لبنان ليكون، بالتالي، لو لم يجد فيه سادة الكون ومدبرو شؤونه مجموعة من القيم العالية، تكاثفت طبقاتها حقبة بعد حقبة، يعزّ على العالم المتمدّن أن يراها تتبعثر. وما كان لبنان ليكون، ولا يمكن أن يبقى على الدهر، لولا عزيمة بنيهِ المؤمنة، الملحّة، في أن يبقى.

وليس في مقدور لبنان أن يبقى بفعل قوّته المادّية: إنّه أعجز من أن يفرض وجوده واحترامه على العالم بطاقته البشريّة أو بمساحة أراضيه أو بضخامة إنتاجه.

ولذلك كلّه، كان على لبنان أن يكسب رضى العالم وصداقته وأن يقنع بنيهِ بالنعمة التي يسبغها عليهم وجوده، وكان عليه بالتالي أن يوحي الثقة والمحبة، وأن يخلق في داخل كيانه الأوضاع والتيّارات التي تطمئن النفوس وتغزو القلوب.

من هنا تنبثق إحدى القواعد الأساسيّة في العمل السياسيّ الداخليّ. فلئن كانت غاية الحكم الأولى تأمين النظام في المجتمع والرفاه للمواطنين، فإن له غاية ثانية هي توجيه مجموع الأمة نحو تحقيق الذات في الإطار الذي اختاره هذا المجموع كياناً لتعايشه، أي جعل المواطن، يحسّ إحساساً عميقاً بالفرح، بالاعتزاز، بالاطمئنان، لانتسابه إلى

الكيان الذي يحيا ويعمل فيه، وتوليد الرغبة في نفسه كي يحافظ عليه ويضحّي في سبيله ويساند قاداته فيما يهيّون ويدبّرون وينقذون.

هذا الهدف الثاني، هدف التوجيه، لا يقلّ أهميّة عن الهدف الأوّل. فالحكم الذي يكتفي من وجوده بتأمين النظام والرفاه للشعب يقصّر في إداء مهمّته ويبقى جسداً بلا روح، وقد يستفيق بغتة على نظام مختلّ أو على رفاه تدنّت مقاييسه، ويشهد ضياع التجاوب بينه وبين الشعب، وينظر عاجزاً إلى فقدان التفاهم الروحيّ بين عناصر الأمّة، وبالتالي التفكك الداخلي. وبالعكس، فإنّ الحكم الصالح يُعنى، قبل كلّ شيء، بتربية "الإنسان" في كلّ فرد وتهذيب خلقه وإعلاء روحه، وبتكوين المواطن المؤمن بوطنه، الراضي عمّا هو فيه من حال، والطامح إلى الأحسن والماتح ثقته للدولة التي ترعى شؤونه.

ترى ما هي أحوال لبنان الداخليّة وكيف نبني المستقبل؟

قلنا، إذن، إنّ لبنان، كإنسان الإنجيل، لا يحيا بالخبز وحده. وقلنا إنّ سياسة البقاء تفرض عليه أن ينهج نهجاً يوحى الثقة والمحبة للعالم، ويقوّي في نفوس بنيه عاطفة التعلّق به.

المسؤوليّة، في كلّ هذا، موزّعة طبعاً بين الشعب والدولة. لكنّ الشعب والدولة، في الديمقراطيات البرلمانيّة، متداخلان في بعضهما، متشابكان، لدرجة يصعب معها توزيع المسؤوليّة بينهما. فكيف عندنا والديمقراطيّة البرلمانيّة ممسوخة فلسفتها وضائعة موازينها. لذلك كان لا بدّ لنا من توجيه كلامنا إلى الحاكمين والمحكومين معاً لنقول لهم: إنّ على اللبنانيين واجباً أدعى من كلّ الموجبات، هو واجب توحيد القلوب والجهود، وخلق شعور جماعي فيما بينهم لا يستقيم بدونه أمر وطن. فإنّ تمّ لهم ذلك، إستطاعوا أن ينتقلوا إلى الاضطلاع بالواجبات الأخرى الهادفة كلّها إلى جعل لبنان مرتعاً للفكر المشعّ وللعمل المجدي، وآية في البهاء والتنظيم.

ولقد حدّثتُ رواد الندوة في السنة الماضية عن الأدواء الناخرة جسم بلادنا والمغديّة عوامل التفرقة فينا، مثل الطائفيّة السياسيّة والحزبيّة الشخصيّة. فلن أعود الآن إلى بحث هذه الحالة إلاّ لأعلق على بعض مظاهرها بما يتفق مع موضوعنا الليلة. فبشأن الطائفيّة السياسيّة، التي لم يعد لدوامها مبرر، أنّ للدولة أن تهدم جانباً ثانياً من

صرحها، فتعتمد الكفاءة والأخلاق مقياساً وحيداً في تعيين عمّال الدولة جميعهم، من الوزراء إلى الدركيين إلى الحجاب، وذلك عندما هدمت جانباً أوّل عندما جعلت إنتخاب البلديات والمختارين لا طائفية. وفي رأيي إنّه سيصبح آنذاك ممكناً، بعد سنوات قليلة، دكّ الطائفية السياسيّة كلها بالغائها من انتخابات النواب.

أمّا الحزبية الشخصية فباستطاعة الدولة أن تخفّف من حدّتها شيئاً فشيئاً إلى أن تقضي عليها وتوجّه الشعب نحو الحزبية العفائدية المنظمة، وذلك بأن تبدأ هي نفسها بخلع رداء الحزبية عن مكبيها: فعندما يعمل الوزراء كرجال دولة لا كسياسيين، وعندما يُقلع النواب عن التدخّل في كلّ أمر لصالح زبانتهم وعن فرض جزية الخدمة الخاصة والمنفعة الضيقة على الحكومات، وعندما يدرك عمّال الدولة أنّهم في خدمة البلاد يعملون للصالح العام لا لأنفسهم ولا لزعيمهم ولا لطائفتهم، وبتعبير آخر، عندما يجري القانون على الجميع ويقوم كلّ من في الدولة بواجبه لا يبقى سبيل ولا سبب للحزبية الشخصية، مبعثرة الجهود ومنهكة أعصاب الأمة.

فكيف السبيل إلى كلّ هذا، كيف السبيل إلى جعل تحقيق كلّ هذه الغايات ممكناً؟
تواضع الناس على المطالبة بما يسمّونه "الإصلاح الجذري". ومتى ذُكر الإصلاح إنهمرت آراء مشاريع لا عدّها تستند أكثرها إلى كون الإصلاح يجب أن يبدأ بتعديل الأنظمة والقوانين الأساسية.

أمّا أنا فلست أرى من داع للبحث في تعديل الأنظمة والقوانين، بل أعتقد مؤمناً، بأنّ الأزمة الداخليّة التي يعانها لبنان، والتي لا يسعنا أن ننكر وجودها لا تمتّ بأيّة صلة إلى الدستور ولا إلى التشريع، ولا إلى النظريات والمعتقدات. إنّها أزمة متشعبة، بل قصّة متسلسلة، سنحاول أن نحصر مشاهدتها في فصول أربعة:

أولاً: أزمة رجال مؤمنين، عارفين، عازمين.

ثانياً: أزمة ثقة بين الحاكمين والمحكومين وهي نتيجة للأولى.

ثالثاً: أزمة تطبيق وتنفيذ، وهي وليدة الأولى والثانية معاً.

رابعاً وأخيراً: أزمة ناتجة عن كون العالم يتطوّر بسرعة ونحن جامدون.

فبالأزمة الأولى، أزمة الرجال، أعني المستوى العام لأولئك الذين يقودون الرأي في البلاد، أولئك الذين يصنعون التاريخ في حقبة من الزمن، فيدخل صنيعهم في تراث أمجاد الأمة، ويطول مفعوله، فيمتدّ بعيداً، ويبقى إلى ما بعد انقضاء الحقبة التي صنعوه

فيها، وإلى ما بعد خروجهم من الحلبة. وأعني أيضاً مجموعة المواطنين الذين يؤلفون النخبة في كل بلد والذين يتجسّد مصير البلد فيما يعملون ويتركون من أثر. هذه النخبة القائدة لا تنحصر فيمن يمارسون صناعة الحكم بل تشتمل، إلى جانب رجال الحكم، على جميع الذين يعملون في مضمار الانتاج العقلي والروحي والماديّ: إنّها تشتمل على الشعراء والأدباء والصحافيين، والفنانين والعلماء والفلاسفة، ومحققي المشاريع الكبرى، ومثيري النشاط الخلاق أيّما كان نوعه.

ولأنّ لبنان لا يملك من العدة والعدد ما يمكّنه من الغلبة في النضال الذي يتحمّ عليه أن يظلّ خائضه، فعلى لبنان أن ينتزع إعجاب الدنيا، ويجعل نفسه قبلة أنظارها ويبقى ذلك "الطفل المدلل" في العائلة العالميّة الكبرى. والشرط الأوّل في هذا يصدر عن لبنان ما يثير الإعجاب وأن تتمكّن النخبة اللبنانيّة من إتقان ما تصنع لدرجة تتفوق به على غيرها. ولئن كان لبنان لا يستطيع أن يقدم للمحيط الذي يحيا فيه كمّية ضخمة من الإنتاج الماديّ، فعليه أن يُعنى دائماً بتقديم مجموعة من القيم والكفاءات، والحريّات والخدمات، تجعل ذلك المحيط نفسه يحرص على بقائه مثل حرصه على استبقاء تلك القيم والكفاءات والحريّات والخدمات.

ومن هنا تبرز مسؤوليّة كبرى، مزدوجة، ملقاة في الدرجة الأولى على عاتق الدولة. فعلى الحاكمين في لبنان أن يبقوا هم، أوّلاً، في مرتبة النخبة بكلّ ما تعني هذه الكلمة من جودة وصلابة وتفوق، ثمّ عليهم أن يحفظوا الدولة نفسها، كجهاز مخطّط ومدبّر ومنقذ، في مستوى أرفع من مستوى الشعب الذي تسوس أموره كاقّة. وإذا لم يفعلوا خرجت المبادرة من أيديهم، واعتمد أفراد الشعب على أنفسهم، كلٌّ في نطاق عمله ومصالحته الفرديّة الآنيّة، وضاعت المقاييس التي يُبنى عليها التعلّق بلبنان. وعلى الحاكمين فوق هذا، أن ينفخوا الروح في كلّ جسم من أجسام الأمّة لكي يخرج إلى نور التجدّد ويستطيع التحليق فوق الصغائر والسفاسف، محقّقاً أسمى غاياته، مخرجاً أعظم روائعه. هذا فعل توجيه وتشجيع من واجب الدولة أن تضطلع به لكي يعود لبنان، مثلما كان في مطلع عصر الانبعاث، علماً يأتي به هذا الشرق العربيّ، ونوراً ساطعاً كاشفاً أفاق الدنيا كلّها إلى ما لا حدّ له.

فالنخبة الحاكمة هي، إذن، المسؤول الأوّل عن مستوى البلاد، لأنّها تملك السلطان، ولأنّها، بقدر ما هي بالفعل نخبة، تستطيع أن تخلق نخبة في شتى نواحي الحياة.

أمّا الأزمة الثانية، وهي كما قلنا أزمة الثقة بين الحاكمين والمحكومين، فإنّها تتفاقم عندنا يوماً بعد يوم. وقد يكون السبب المباشر في هذا أنّ المحكومين باتوا لا ينظرون إلى حاكميهم نظرة العامّة إلى النخبة. وقد يكون من أسباب هذا الفراق بين السلطة والشعب تنكّر اللبنانيين الفطري لكلّ من يحكمهم بالنظر إلى ما عانوه من تحكّم الأجانب ههنا، وتجبرهم طوال عشرات السنين، كما أنّ من بين أسبابها: الفرديّة والإثرة والأنانيّة التي يميّز بها المواطن اللبنانيّ لضعف الروح الوطنيّة، وانعدام التربيّة المدنيّة، وفقدان الشعور بالواجب عند سواد الشعب. ولقد زاد في بعد الشقّة بدلاً من أن يردمها، الإتجاه الذي سارت فيه السياسة الداخليّة في لبنان بعد ما تركّز الاستقلال وغابت حماسة الجهاد: فقد صُرف أكثر العاملين في السياسة عن مهمّتهم الأصليّة، وهي التعاون والتعاقد في سبيل تدعيم الدولة الناشئة، فمارسوا السياسة كما كانوا يمارسونها، أو كما مارسها أسلافهم قبل الاستقلال، أي عندما لم يكن اللبنانيون مسؤولين وحدهم عن مصير بلادهم، فجعلوا السياسة من ثمّ غاية في ذاتها، تؤمّن لممتنها الجاه أو المال أو النفوذ، وانصرفوا إليها بمعناها الضيق أي الإقتتال على المناصب، وتدعيم المراكز وحبك المؤامرات للإيقاع بالخصوم. وغاب عن أذهانهم أنّ هذا العبث في الشؤون الداخليّة يقطع أوصال الأمّة، ويضعف مناعتها، وإن جرّ الشعب نفسه إلى المشاركة في هذا العبث، تجعله لا يجمع على رأي ولا مطلب ويبدو كأنّه فقد الإيمان في إمكان تقويم الإعوجاج، وتعود الميل مع كلّ ريح، والسير في كلّ ركاب قويّ. ومن هنا كانت المفارقة: حكومات تتوالى ويبقى عملها سطحيّاً، وشعب تملكه السأم ممّا يرى ويسمع، فاحتفى وراء عدم اكتراث يبطّن مرارة وخيبة أمل، ومال عن شؤون الحكم إلى العمل الفرديّ غير المنظم، موجّهاً جهده واقتناعه إلى حيث تقوده مصلحته الآنيّة، لا إلى حيث تقوده مصلحة البلاد بتوجيه من الدولة. وحصلت من كلّ هذا النتيجة المحتومة: فقدان هيبة السلطة، وما تجرّه وراءها من ذيول سوداء، تبدأ بمخالفة القوانين ونشر التهم وإثارة الشكوك، وانتقاد الحكم نقدًا جارحًا، وتنتهي إلى إشاعة مرگب من اليأس والانهماميّة. بل إنّ جوًّا من رفع الكلفة وتبادل المنافع على حساب النظام يخيم على البلاد في مدنها وأريافها، كأنّ ريحًا قبليّة تهبّ من كلّ الجوانب فيقف إزاءها المراقب الغريب مشدوهاً، حائرًا، يتساءل عمّا إذا لم يكن في لبنان قواعد لتنظيم علاقات الناس فيما بينهم، ولتحديد السلطات والمسؤوليّات، وعمّا إذا لم يكن من

هيئات تطبّق تلك القواعد وتضع كلّ أمر في نصابه العادل وكلّ قيمة في مرتبتها الصحيحة.

فيتحمّ والحالة هذه، إعادة الاعتبار إلى السلطة. وهذا أمر زمامه في يد السلطة نفسها لا في يد الشعب، وأسلوبه معروف لا يحتاج إلى بحث طويل: فالهيبة لا تكون إلا حيث يكون الاحترام، والاحترام لا يكون إلا حيث تجتمع القوّة والكفاءة والعدالة.

أدرك العثمانيون فيما مضى، أكثر ممّا مضى، أكثر ممّا أدركنا وندرك نحن، إستحالة الحكم بدون رهبة. ويروي الأديب توفيق عوّاد، نقلاً عن مؤرّخي حوادث لبنان القديم: "إن الموظّف التركيّ كان يرتشي وهو عابس يمين الراشي، وكان الضابط لا يخرج إلى السوق إلا والسوط في يده يعمله شمالاً ويميناً في ظهور صبيان الأزقة لإلقاء الرعب في نفوس الكبار، وكان القائد أو الحاكم التركيّ يرتكب كلّ الموبقات داخل جدران أربعة، لكن ما يكاد ينزل إلى دائرة عمله حتّى يؤرنب شاربيّه ويقطب حاجبيّه ويردّ التحيّة بتكلف ويقضي في مصالح الناس بحزم وسرعة".

طبعاً، كان أسلوب العثمانيين هذا مبعث كره لهم وحقد عليهم لأنهم كانوا غرباء وكانوا مرتشين، وكانوا ظالمين. فماذا يمنعنا نحن، والسلطة لنا والحكم في يدنا، من أن نستعيد تينك الهيبة والرهبة لكن على أساس من العدل والنزاهة والصدق والمحبة؟

بيد أنّ هذا السؤال يجرّ سؤالاً آخر: إنّ السلطة في لبنان تملك أدوات العمل المجدي الحازم، وهل إنّ آلة الحكم تمكّنها من تحقيق الأهداف التي نشير إليها؟ الجواب: لا. وهذا ما عنيناه عندما قلنا إنّ ثلاثة الأزمات التي يجب أن تتغلّب عليها الدولة، وأن تجعل من هذا التغلّب عليها قاعدة من قواعد السياسة الداخليّة، إنّما هي أزمة تطبيق وتنفيذ.

هذه الأزمة، أزمة جهاز الدولة بمجموعه وبمفرداته، من أشدّ الأخطار الداخليّة التي تهدّد لبنان على مرّ الأيام. فالحكم الذي يبغي، أوّل ما يبغي، حفظ الأمن، وتوزيع العدل، وتحقيق العمران، وصيانة الأخلاق، وتربية النشء، ومكافحة الفقر، والجهل والمرض، هذا الحكم يتوسّل إلى غاياته آلة معقّدة، لا يستطيع شيئاً بدونها، هي الإدارة. الإدارة بمعناها الشامل هي الشقّ غير السياسيّ من هيكل الدولة، هي المنظّم حياة الفرد في نطاق المجموع، دستوراً تطبيق القانون، وأدوات العمل فيها الموظفون المنقذون التخطيط الذي تضعه الهيئات السياسيّة الحاكمة. وهي بطبيعتها وثيقة العلاقة،

لا بالموظفين فحسب، بل بكلّ مَنْ يمرّ أو يُقيم في أراضي الدولة، فيفترض فيها إذن التآلف والتعاون بينها وبين السكّان جميعهم. ومن معرفة هذه الحقائق يتبيّن مقدار بُعد النظر الذي يجب أن تتميّز به النخبة الحاكمة عند سنّ الأنظمة، ووضع التصاميم التي تنقّذها الإدارة، ومدى ارتباط فعالية الآلة الإداريّة بالثقة القائمة بين الشعب وبين حكامه.

الأزمة الإداريّة عندنا ذات وجهين: أزمة في أشخاص العمّال وأزمة في أساليب العمل، وهما كائنتان في جميع أجهزة الدولة من إدارة المدن والمناطق إلى القضاء، ومن قوى الأمن إلى المصالح الفنيّة. وأراني في غنى عن إيضاح مظاهر هذه الأزمة ونتائجها، فإنّها بادية لكلّ عين، وسائرة على كلّ لسان، والشكوى منها بالغة عنان السماء. أمّا أسبابها فيمكن تلخيصها باقتضاب كما يلي:

منذ الفتح العثماني إلى منتصف القرن التاسع عشر عاشت بلادنا في ظلّ حكم إقطاعي كانت غايته الأولى توطيد سلطة الأمير، وإسعاد مَنْ ينتسب إليه ويلوذ به. ثمّ قام نوع من الإدارة البدائيّة في عهد القائممقاميّتين تطوّر وارتقى في عهد المتصرفيّة بفضل القواعد التي كان العثمانيّون قد اقتبسوها عن الدول الأوروبيّة. ولقد تميّزت الإدارة في جبل لبنان القديم بما كان للسلطة من هيبة في نفوس الشعب، وما انبثق عن تلك الهيبة من سطوة فعليّة لأحقّر موظّف في أصغر دائرة.

ولم يعرف لبنان الإدارة العامّة بمعناها العصري إلا في أعقاب الحرب الكونيّة الأولى، وعلى يد الدولة الفرنسيّة المنتدبة. فقد أنشأ الفرنسيّون الدوائر، وقسموا الأعمال، واستعانوا ببعض موظّفي المتصرفيّة القدماء، لكنهم أضافوا إليهم العديد من الشباب اللبنانيّ المثقّف. وتميّز عهد الانتداب ببقاء الجزء الأكبر من هيبة الدولة، مردّه في الغالب إلى انتشار القوّات العسكريّة الفرنسيّة في الأراضي الواقعة تحت الانتداب، كما تميّز بتكوين وتمارين جيل كامل من الإداريّين والقضاة اللبنانيين لا يزال أكثرهم مسيطراً حتّى الساعة على أهمّ مصالح الدولة.

وبُعْد الاستقلال، تسلّمت السلطات الوطنيّة من يد الفرنسيين إدارات واسعة، كبيرة الأهميّة، كالجيش والجمارك والشؤون الاقتصاديّة، وألغت المحاكم المختلطة، وخلقت إدارات جديدة كوزارة الخارجيّة ووزارة الشؤون الاجتماعيّة. ورثب الاسقلال مسؤوليّات كبرى، وتقدّمت البلاد وازدادت حاجات السكّان، فتضخّمت وتشعبت آلة

الدولة، وكثر عدد الموظّفين، فكثرت مشكلات الإدارة، وكثرت عثراتها، وارتفع منها وحولها الضجيج الذي لم يخفت بعد، بل إنّ حالة البلبلة والتهرؤ التي تسود إدارتنا باتت تهدّد الجهاز كلّه بالارتباك فالشلل فالانهيار.

في جميع البلدان ترتفع أصواتُ بالشكوى من الإدارة، لأسباب هي في جوهرها لاصقة بالإدارة نفسها، وبالأعمال المطلوبة منها والتي تؤدّي في بعض الأحيان إلى الوقوع في الخطأ أو إرهاب الناس. وليست هذه الشكوى ما يهمنّا الآن، بل يهمنّا الإشارة إلى الأسباب اللبنايية المحض التي تُفسد على إدارتنا عملها. فأول ما يتبادر إلى الأذهان، من هذه الأسباب، هو انعكاس فقدان هيبة النخبة الحاكمة على عمل الإدارة. ولأنّ العامّة لا تحترم الحكومات، ولا تثق بالنواب، فإنّ كلّ ما ينبثق من هذه الهيئات العليا، أو يعمل تحت إشرافها من موظّفين ودرك وشرطة وجباة، حتّى وقضاة في بعض الأحيان، تعترضه عقبات، وتصدمه اعتبارات تغلّ يده وتشلّ تفكيره، ولا يستطيع تذليلها ولا إهمالها، فيلاين ويساير ويداور ويحاول التوفيق بين وحي ضميره ومصلحته وموجبات القانون، وفي غالب الأحيان يقنط من إيجاد الحلّ فيترك "الأمر تدبّر بعضها".

ثم إنّ السياسة، بمعناها الضيق، طغت على شؤون الحياة العامّة لدرجة أنّها تغلغت في دوائر الدولة ودواوينها حاملة معها شرور المصالح الشخصية والحزبيّة المحليّة، والاعتبارات الانتخابيّة والطائفية. فكان الإسراف في التوظيف بمعزل عن الكفاءة والخبرة والشهادات العلميّة والامتحانات المسلكيّة والضمانات الخلقية، وكان أن فقدَ العنصر الأهمّ من عناصر العمل الإداريّ المثمر، وهو التخصّص، فعجّت إدارتنا بموظّفين ذوي علوم سطحيّة وخبرة تقريبيّة، يعرفون ظاهراً كلّ شيء ولا يعرفون عند الجدّ شيئاً، يصلحون لكلّ الأعمال ولا يتقنون عملاً. ومن جرّاء هذه العوامل وغيرها نرى الإدارة واقعة في ما يشبه النقص المستولي على أكثر السياسيين، وهو عدم تبلور فكرة الدولة في العقول. فالوظيفة لم تتجلّ بعد في فكر صاحبها خدمة عامّة، والموظّف لا يشعر شعوراً كاملاً بأنّه عضو في جسم جبار هو الدولة، صحّته من صحّة كلّ عضو فيه واعتلاله من اعتلال كلّ عضو. فالتربية الإداريّة تكاد تكون مفقودة، ومفقوداً معها حتماً الشعور بالمسؤوليّة العامّة والخاصّة، وروح الجدّ والنزاهة الخلقية في معالجة الأمور.

وهكذا تبرز لنا حقيقة مرّة هي أنّ لبنان المستقلّ لم يربّ أجيالاً جديدة من الموظفين المخلصين، القادرين، المعدّين للحلول شيئاً فشيئاً محلّ الموظفين القدماء الذين تخرّجوا من مدارس رجال إدارة مشهود لهم من عثمانيين وفرنسيين. وقد تجد الدولة ذاتها في مأزق يزداد حرجاً مع الزمن إن لم تسارع إلى إعداد شباب يتطلّعون إلى الخطوط الأمامية ليحتلوا المراكز التي سوف يخليها تبعاً شيوخ الإدارة.

إنّ انتظام الإدارة في لبنان والصرامة في قمع كلّ ما يخلّ بالأمن، ووجود قضاء مثاليّ، وحسن إداء الموظفين مهامهم كافة، إنّ هذا كلّه شرط من شروط استمرار الدولة، وتعلّق المواطنين بها، وإحراز ثقة العالم، وبالتالي قاعدة أساسية من قواعد سياسية داخلية واعية.

بقي وجه أخير من وجوه الأزمة التي تجابه لبنان في حياته الاستقلالية هو الذي أشرنا إليه بقولنا إنّ العالم يتطوّر بسرعة بينما نحن نمشي الهويناء. وفي الحقيقة، إنّ التطوّر الذي انطلق منذ نهاية الحرب الكونية الثانية والمستمرّ الآن هو من السعة وقوّة الاندفاع بحيث لا تصمد أمامه غير الكيانات الجبّارة بقواها المادية، أو الجبّارة بإيمانها وبخلق أصحابها وعزيمتهم وحاجة الغير إليهم.

ولا أعني بالتطوّر المذكور ازدياد الثروة المادية وحدها، وهذا متوقّف للبنان والحمد لله بفضل السياسة الاقتصادية الحكيمة التي اتبعت منذ سنة ١٩٤٨، بل أعني خصوصاً نشوء عوامل وتيارات وأوضاع تفرض على لبنان عملاً جذرياً حاسماً، يدمجه في الموكب الطالع وينظّمه حبةً عالية في عقد الكيانات المكتوبة لها الحياة في الدنيا الجديدة.

فلو نظرنا، بادىء بدء، إلى المحيط الذي نحيا فيه بدت لنا حالاً التطوّرات العميقة التي طرأت عليه في مدى سنوات قليلة. ولا ريب في أنّ أبعد هذه التطوّرات أثراً وأشدّها خطراً هو قيام إسرائيل في قلب هذا المحيط وعلى حدودنا، وذلك لا بالنسبة لما دلّ عليه قيامها من وجود مؤامرة عالمية لصالح الصهيونية، وضدّ الشعوب العربية وحسب، بل وخصوصاً بالنسبة لكون قيامها وتركيزها ليسا في الحقيقة غير مرحلة تحضيرية يتأهّب بعدها الصهيونيون لكسر الطوق المضروب حولهم، والامتداد عبر حدودهم، واستعمار البلاد المتاخمة لهم. فلا يكفي أن ننظر إلى إسرائيل كما لو كانت خطراً بحدّ ذاتها، بل يجب أن نستشفّ من وراء ستارها صورة جديدة لاستعمار يعود

إلينا ممتطيًا صهوة جواد الصهيونيّة. وليس من الواجب المحتوم أن تتخذ المرحلة الثانية شكل غزو عسكريّ تجرؤ عليه إسرائيل، بل يمكن أن تتسم في مطالعها، بعمل سياسيّ تخريبيّ عندنا، وبتسرّب اجتماعيّ وبضغط اقتصاديّ، يتمّ بعضه مباشرة، والبعض الآخر مداورة بواسطة أخطبوط اليهوديّة العالميّة. فهذا الخطر الراهن، الفظيع، لن نتمكّن من اتقائه إلا إذا أعددنا بلادنا إعدادًا يتفق والخطوط الكبرى التي رسمناها آنفًا، أي بجعل المواطن اللبنانيّ يثق بنفسه وبوطنه قبل كلّ شيء، ثمّ بكسب رضى العالم وثقته، وبإبقاء لبنان عضوًا عاملاً نافعًا في المجموعة العالميّة. وهذا يستحيل تحقيق أي جزء منه إلا إذا قضينا على عوامل التنزاع وتشتيت القوى بين عناصر الأمّة، وعلى القنوط في النفوس، والكسل في الأجساد، فننتقل من نهج التواكل والارتجال إلى خطة التصميم والتنسيق، وصهر الجهود الفرديّة، واستغلال المواهب والمقدرة، والاستعانة بالعلم والفنّ الحديثين. يجب أن نثبت للعالم، المركز أنظاره علينا، أننا نضاهي اليهود، لا في المقدرة على كسب المال والتحايل على سبل العيش، بل في قدرتنا على الانتفاع بالحضارة وتنميتها وعلى تأمين الاتصال الدائم، بحريّة ونشاط، بين الغرب والشرق، وعلى البناء المتين في جميع الحقول التي هي في متناول يد الإنسان وقلبه وعقله. يجب أن نقطع الدليل على أننا قادرون على الاضطلاع بمسؤولياتنا الداخليّة والخارجيّة كدولة مستقلة ذات تنظيم عصريّ يؤمّن العدالة والحريّة والمساواة، وأنّ الديمقراطية ليست عندنا كلمة جوفاء، وأننا عازمون عزمًا أكيدًا على الاضطلاع بهذه المسؤوليات.

والتطور الآخر البعيد الأثر الحاصل في محيطنا هو الغنى المفاجيء النابع مع النفط في البلاد العربيّة، وما يستتبع من ثورة في الأوضاع الاقتصاديّة والاجتماعيّة. فهذا التطور الخيّر يفرض على لبنان تطورًا ذاتيًا سريعًا، يمكنه من الانسجام مع الوضع الجديد في محيطه. فرشاش البترول الذي يهَمّي على لبنان الآن، لن يبقى ويستمرّ إذا لم يبذل اللبنانيون جهدًا وعناء للاحتفاظ به. ولا أقصد هنا بحث سياسة لبنان العربيّة ولا علاقات الدولة بشركات نقل البترول عبر أراضيها، بل أقصد أنّ التشديد على أنّ الثروة الكبيرة التي تجنيها البلدان العربيّة من النفط أخذه في التحوّل إلى إنتاج زراعيّ وصناعيّ وإلى آلات وأبنية ومنشآت، وإلى رقيّ ورخاء في العيش ورفاه، وإلى حركة متزايدة في التصدير والاستيراد وانتقال أشخاص وأموال وبضائع ممرّ أكثرها ومستقرّ

بعضها لبنان، تبعاً لموقعه وميزاته ورسالته في الشرق العربيّ. فعلى لبنان، بالتالي، أن يهيئ نفسه منذ الآن لاقتبال "ردّ فعل" هذه النهضة الكبرى عليه، وللاستمرار في تمثيل دوره المزدوج كجزء جميل، متين، نافع، من دنيا العرب وأداة الوصل الماديّة والروحيّة بين بلاد العرب وسائر الدنيا.

ومن هنا كان علينا، على الدولة قبل الشعب، أن لا يغيب عن أذهاننا لحظة أنّ بلادنا جزء لا يتجزأ من العالم العربيّ، وأنّ على لبنان، في نطاق تخصّصه ومدى رسالته، أن يبقى في الطليعة، فيوسّع بنوه، بالتالي، آفاق نظرتهم إلى أحوال الدنيا، ثمّ يدأبون على إتقان كلّ ما تُنتج سواعدهم وعقولهم، أكان هذا الانتاج وليد صناعة الحكم أم غيرها من أنواع عمل الإنسان. أمّا إذا تقاعس لبنان عن اللحاق بالركب العربيّ المنطلق إلى الأمام، أو إذا قصر خطّوه عن خطو إخوانه، فلن يبقى نافعا لهم ولا منتفعا منهم، وتزول عندئذ مبررات الوجود اللبنانيّ المستقلّ.

وثمة عامل جديد ثالث يبرز في الشرق العربيّ بجلاء عنف متزايدين، هو التطور الاجتماعيّ، هو يقظة الفئات الضعيفة بكلّ ما في قواها من بكورة وخصب، وفي نفوسها من سذاجة، وفي عقولها من تفتح ونهم. تستفيق هذه الفئات وهي عطشى إلى التحرر من كلّ المبركات ومن تقاليد الماضي المرهقة، ولها عين ترنو إلى أوّل الأمر تنتظر منهم بصبر نافذ سلفاً تحقيق ما يصبو إليه كلّ إنسان من إنصاف وتنظيم ورغد عيش، وعين أخرى ترنو إلى شفق أحمر يبشّر بشروق شمس جديدة على الدنيا كلّها عندما تغيب شمس العاجزين عن الإنصاف والتنظيم وتوفير رغد العيش.

إزاء هذا التطور الاجتماعيّ العميق الأغوار، الخطير النتائج، على الدولة اللبنانيّة أن تطوّر مناهج تفكيرها وعملها وتستبق الحوادث. فالقوى الجديدة المنطلقة من مكائنها لا تكبح جماحها غير أوضاع تتبلور فيها وحدة الروح الوطنيّة، والمناعة الخلقية في العمل السياسيّ والمهنيّ، وينجلي فيها الفرق المهمّ بين الحرّيّة والفوضى. ويرتكب خطأ فادحاً من يظنّ أنّ ازدياد الثروة العامّة يكفي وحده لانتقاء هذا الخطر الحقيقيّ الذي هو في ما ظهر حتّى الآن من تجمّع ثمرات النموّ الاقتصاديّ في أيدي عدد قليل من المواطنين يكاد يصبح طبقة اجتماعيّة خاصّة تؤلب ضدها كلّ من عداها، ممّا قد يخلق صراعاً طبقيّاً مصطنعاً في بلادٍ لم تبقَ فيها أيّة فوارق طبقيّة، ولا يجب أن تكون، ويورث المرارة فالحسد فالثورة في نفوس الأكثرية أمام مشهد الرفاه الفاحش

الذي تنعم به الأقلية. وليست هذه الظاهرة وحدها ما يورط المحرومين والمظلومين واليائسين، واجمالاً كلّ الضعفاء، في مسالك وسبل تقود إلى انحلال الوطن وتخريب الدولة، بل إنّ كلّ ضعف أو اعتلال في جهاز الحكم، وكلّ فساد أو محاباة أو تفضيل في تطبيق الأنظمة، وكلّ عمل ينتج عنه إذلال للنفس، أو خداع للعقل، أو استهتار بالقيم، يعبّد تلك المسالك والسبل.

سيّداتي ، سادتي ،

هذه بعض الخواطر فيما يجب أن تُسند إليه سياسة قوم يريدون أن يبنوا دولة صحيحة التكوين، متينة الأركان، قادرة على الصمود في وجه طوارئ الحداث.

وتدركون بدهاء أنّ ضيق المجال قضى عليّ بإهمال فروع كثيرة من الموضوع، فلم أتطرق إلى بحث السياسة الاقتصادية والمالية والضرائبية، ولا إلى درس الإصلاح الإداري وما يقتضي من نفض الجهاز وتطهير الدوائر وتوسيع الصلاحيات باللامركزية وتبسيط المعاملات واختصارها. ولم أشير بشيء إلى برامج التعمير والإنشاء. ولقد تركتُ عمدًا جميع هذه البحوث لأهل الاختصاص، وحصرت بحثي في الناحية العامة من السياسة الداخلية، أي الأسس التي يجب أن يُبنى عليها الحكم في بلادنا ليستقيم ويحقق غاياته باستمرار، ويتوافق مع انتقال الدنيا من حال إلى حال.

قلت في مطلع حديثي إنّ ما أسعى إلى إبرازه هو السداة التي ينسج عليها الحكم الصالح أعماله. أمّا عملية النسج هذه فإنّها من التعقيد والتقنية والتفصيل بحيث تستدعي وضع برامج كاملة من العمل والتنفيذ. وليس على من يتحدّث من على منبر الندوة، وهو غير مسؤول، أن يُعنى بالعمل والتنفيذ. إنّنا، من هنا، نبذر آراءً ونزرع أفكارًا لا بدّ لها أن تثبت وتينع، ولا بدّ أن يحين موعد قطافها، أطال المدى أم قصر.

ومن ناقل القول إنّنا، فيما نفعل، لا نطالب بمحو سجلّ الماضي، ولا نغفل الحاضر ومستلزماته، ولا ندّعي الطفرة لخلق وضع جديد يكون غاية في الدقة والكمال. نعرف تمامًا أن ليس في الأنظمة، ولا في الأعمال شيء كامل لأنّ النقص في الإنسان أصلًا، ولأنّ الكمال لله وحده. وجلّ ما نصبو إليه هو أن ينظر كلّ واحد منّا، والمسؤول قبل غيره، إلى حالة لبنان بعين المواطن العاديّ، ويتبيّن خطوط المستقبل بالنسبة إلى الاستقلال الذي يريده أن يبقى عزيزًا منيعًا، في منأى عن الوهن وفي مأمن من المفاجآت.

أراد الشاعر الفرنسيّ الكبير بول فاليري أن يصف غموض القدر وما يخبئه فقال:
"يلج الإنسان باب المستقبل مديراً له ظهره".

فإلى الله نضرع أن يجعلنا، في لبنان، نلج باب المستقبل ونحن نعدو إلى الأمام.

فيليب تقلا